



٢٠٢٤-٣-٢٠

## وزارة العمل تُصدر تقريرًا بشأن جهودها لمواجهة الهجرة غير الشرعية

-خطط للإرتقاء بالمستوى المهاري للشباب إلى المستوى المطلوب في سوق العمل العالمي.

-وزير العمل أطلق "مهني ٢٠٣٠" لتنمية المهارات..وإفتتح "وحدة توجيه ما قبل المُغادرة" بحضور شركاء أوروبيين

-"إتفاقية للفحص المهني" قبل السفر..ومِنح مجانية للتدريب بشهادات دولية في "معهد الساييزيان الإيطالي"

-البدء في تأسيس قاعدة بيانات للشباب الراغب في العمل بالخارج لتلبية طلبات الشركات الخارجية الراغبة في "عمالة مصرية" ..

٩- مكاتب تمثيل عمالي بالخارج تلعب دورًا في حماية ورعاية العمال المصريين وتوعيتهم بحقوقهم وواجباتهم..

أصدرت وزارة العمل ، يوم ٢٠ مارس ٢٠٢٤ ، تقريرًا، بشأن دورها في تنفيذ خطة الدولة المصرية، وتوجيهات السيد الرئيس عبدالفتاح السيسي،رئيس الجمهورية،بمواجهة الهجرة غير الشرعية،وتكليفات دولة رئيس مجلس الوزراء د. مصطفى مدبولي بشأن أهمية تُصدير الكوادر والعمالة المصرية المدربة للخارج،وهو الملف الذي يدخل في كافة برامج وزارة العمل،بمتابعة مباشرة من وزير العمل حسن شحاتة ،ومنها إطلاق "الوزير شحاتة" مشروع "مهني ٢٠٣٠" بالتعاون مع القطاع الخاص،لتدريب مليون مُتدرب،على المهن التي يحتاجها سوق العمل في الداخل والخارج،و القضاء على قياسات مستوى المهارة غير الحقيقية،واعتماد شهادات التدريب من المؤسسات الدولية المعتمدة بعد اعتماد المعايير التي يقوم عليها التدريب،وكذلك إفتتاح "وحدة ما قبل المُغادرة" لتوعية المصريين الراغبين في العمل في الخارج بحقوقهم وواجباتهم ،وأيضًا البدء في تدشين قاعدة بيانات عن أعداد الشباب الراغب في السفر للعمل بالخارج ،لتلبية طلبات بلدان تحتاج إلى عمالة في مهن مُحددة ،ناهيك عن توقيع إتفاقيات وتعاون مع مؤسسات وبلدان عربية وأجنبية ،منها بروتوكولات مع معهد الساليزيان الإيطالي بالقاهرة والإسكندرية ،وتقديم منح تدريب مجانية للشباب ،بشهادات دولية ،وأيضًا توقيع إتفاقية الفحص المهني مع المملكة العربية السعودية بهدف إرسال عمالة ماهرة يحتاجها سوق العمل السعودي ..إلى التفاصيل ..

-مهني ٢٠٣٠

يوم ١٥ يناير ٢٠٢٤ ، أعلن وزير العمل حسن شحاتة إطلاق مشروع "مهني ٢٠٣٠"، تحت رعاية رئيس الوزراء د. مصطفى مدبولي، وذلك خلال المؤتمر الأول للتدريب المهني المُنعقد بفندق الماسة كابينال بالعاصمة الإدارية الجديدة، بحضور عدد من الوزراء، ونواب البرلمان، وممثلي أصحاب الأعمال والعمال، ومنظمات عمل عربية ودولية ..ويأتي هذا "المشروع" لِيُجسد التعاون بين الوزارة والقطاع الخاص لتطوير منظومة التدريب المهني، لتأهيل الشباب، وتنمية مهاراتهم على المهن التي يحتاجها سوق العمل في الداخل

و"الخارج" تنفيذاً لتوجيهات الرئيس عبدالفتاح السيسي، رئيس الجمهورية. و"للمشروع" ٧ أهداف هي "١" - تفعيل أحكام قانون العمل المتعلقة بإصدار تراخيص لمراكز التدريب التابعة للقطاع الخاص واعتماد برامجها التدريبية واعتماد المدربين والشهادات التدريبية وفقاً لأحكام المواد "١٣٥" ، "١٣٦" ، "١٣٧" ، "١" ، من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣.. "٢" - الإرتقاء بالمستوى المهاري للشباب إلى المستوى المطلوب في سوق العمل العالمي، وتلبية الاحتياجات اللازمة لسوق العمل الداخلي.. "٣" - القضاء على قياسات مستوى المهارة غير الحقيقية، واعتماد شهادات التدريب من المؤسسات الدولية المعتمدة بعد اعتماد المعايير التي يقوم عليها التدريب.. "٤" - تنفيذ برامج تدريبية طويلة المدى تتراوح بين ٣ أشهر حتى سنة وفقاً لنظام ساعات التدريب المعتمدة، والتي تختلف باختلاف مستوى المتدرب واختلاف البرامج التدريبية.. "٥" - توفيق أوضاع المراكز الخاصة التي تعمل في مجال التدريب تحت مسمى غير حقيقي "معهد - أكاديمية - مركز تدريب .." "٦" - يستهدف المشروع تدريب مليون متدرب، وإستهداف العمل ما ٦٧٠ مركز تدريب مهني خاص .. "٧" - اعتماد المُدربين في كافة المهن التي يحتاجها سوق العمل، واعتماد واعداد الحقائق التدريبية..

### -وحدة ما قبل المُغادرة..

ويوم ١٦ يوليو ٢٠٢٣ افتتح وزير العمل حسن شحاتة، "وحدة توجيه ما قبل المُغادرة"، المُلحقة بمبنى "الوزارة" القديم "٣ شارع يوسف عباس بمدينة نصر بالقاهرة"، وذلك بحضور السفير كريستيان بِيرجير، سفير الاتحاد الأوروبي في مصر، وكارلوس اوليفر كروز رئيس بعثة المنظمة الدولية للهجرة، وممثلين عن منظمة العمل الدولية ، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي بالقاهرة، لتنفيذ العديد من أهداف الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والنظامية والمنظمة من ضمنها توفير معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب في جميع مراحل الهجرة ، ومعالجة وتقليل نقاط الضعف في الهجرة ، وتسهيل التوظيف العادل والأخلاقي وحماية الظروف التي تضمن العمل اللائق، ولتعزيز الحماية القنصلية والمساعدة والتعاون طوال دورة الهجرة ، وكذلك أهداف التنمية المستدامة "SDGs"، المُتعلقة بالوظائف اللائقة والنمو الاقتصادي ، والحد من عدم المساواة والشراكات من أجل الأهداف المشتركة .. وكانت المنظمة الدولية للهجرة قد وضعت دليلاً في يناير ٢٠٢٢ ، لبلدان شمال إفريقيا لتصميم وتنفيذ برامج التوجيه قبل المغادرة وتشجع المنظمات الحكومات والأطراف المعنية على الاستفادة من المعلومات الشاملة وبرامج التوجيه العاملة في بلدان المنشأ لدعم العمال المهاجرين في بلد المقصد.. و يتمثل نهج المنظمة الدولية للهجرة تجاه التوجيه قبل المغادرة في الاستفادة من المعلومات عبر ١١ مجالاً من مجالات العمل ، تبدأ من قرار العمال المهاجرين بالسفر، إلى عمليات التوظيف، ومتطلبات المهارات، وحقوق والتزامات العمال والإدارة الصحية، والوعي المالي، وترتيبات السفر للعودة وإعادة الإدماج، وتوفير المعلومات للعمال المهاجرين حول كيفية الوصول إلى قنوات الدعم، وآليات التظلم في حالة الاستغلال، بالتعاون مع الوزارات الأخرى ذات الصلة، وهو ما تُنفذه وزارة العمل اليوم بمتابعة مباشرة من الوزير حسن شحاتة ، حيث بدأ "الوحدة" العمل بالفعل ..

### -فرص عمل بالخارج

ومع بداية مارس ٢٠٢٤ دعت وزارة العمل ، الشباب المصري، الراغب في السفر للعمل بالخارج ،الى الدخول على الموقع الرسمي للوزارة، وتسجيل البيانات المطلوبة.. وأعلنت "الوزارة" ، عن فتح باب التسجيل ، "للعمل الموسمي بالخارج"، على مهنة "عامل زراعي"، مؤكدة أن ذلك يأتي تنفيذاً لتوجيهات وزير العمل حسن شحاتة بتوفير فرص عمل للشباب المصري في الداخل و الخارج، وتحقيق دور الوزارة في رسم سياسات التشغيل، لفرص العمل الدائمة والموسمية، للعمالة المصرية المؤهلة، بشكل شرعي، على أن يتم تسجيل البيانات على الموقع الرسمي للوزارة، مع العلم بأنه لن يتم قبول أي طلبات من راغبي العمل، يدوياً بديوان عام "الوزارة".. وتوجيهات وزير العمل، تأتي هنا بهدف إعداد قاعدة بيانات رسمية من الشباب الراغب للعمل بالخارج، وتوفير مزيد من فرص العمل اللائقة، على المهن المطلوبة في سوق العمل الخارجي، وتجهيز العمالة المؤهلة و المدربة للعمل على تلك المهن من خلال قاعدة بيانات رسمية.. وحددت "الوزارة" خطوات التسجيل على الموقع الإلكتروني، بكتابة كافة البيانات، ووسيلة التواصل ومن بينها :١- الدخول على الموقع الرسمي للوزارة ٢- إختيار "تسجيل راغبي العمل" ٣- تسجيل البيانات كالتالي :- إختيار رغبة "العمل بالخارج" .. ٤-

اختيار "عمالة زراعية موسمية بالخارج" ٥- التأكد من تسجيل رقم جواز السفر و تاريخ الانتهاء على ان يكون ساري لمدته سنة على الأقل.. -الاحتفاظ بكلمة السر..و تعمل "الوزارة" على توفير فرص عمل للشباب في الداخل من خلال التعاون مع القطاع الخاص في تنظيم ملتقيات التوظيف في كافة المحافظات ،واصدار النشرة نصف الشهرية للتوظيف التي تضم مجموعة من فرص العمل في شركات القطاع الخاص ،وأيضاً توفير فرص العمل بالخارج عن طريق مكاتب التمثيل العمالي التابعة لها بالخارج "٩ مكاتب خارجية" ،وتلقي طلبيات بفرص عمل من بعض البلدان التي ترغب في عمالة مؤهلة، بشكل رسمي ،موسمية أو دائمة..وتهدف من خلال هذه "القاعدة" تجهيز العمالة الراغبة للسفر ،وتأهليها على ذلك،لحمايتها ورعايتها بشكل رسمي و شرعي ..

### -معهد الساليزيان:

كما أعلنت وزارة العمل،يوم ٣ مارس ٢٠٢٤ عن توقيع بروتوكول تعاون مع معهد الساليزيان الإيطالي دون بوسكو، فرع الإسكندرية، في مجالات التدريب المهني، وتأهيل الشباب على المهن التي يحتاجها سوق العمل في الداخل والخارج..وقالت في بيان: إنه تم توقيع بروتوكول مماثل مع فرع المعهد في القاهرة نهاية شهر سبتمبر ٢٠٢٣ الماضي، ونجح في تدريب ما يقرب من ١٠٠٠ متدرب، حتى الآن، بشهادات ومعايير دولية، بمنحة من وزارة العمل، لتنفيذ خطة تدريب أكثر من ٢٠٠٠ شاب وفتاة من مصر خلال الفترة المقبلة..ومن جهته، قال وزير العمل حسن شحاتة، إن توقيع بروتوكول جديد مع المعهد الإيطالي، يأتي في إطار سعي الوزارة لتحقيق منظومة تدريب متكاملة لتنمية مهارات الموارد البشرية، ودعم قدرات الشباب للحصول علي فرص عمل مناسبة من خلال التعاون القائم مع معهد الساليزيان دون بوسكو، للارتقاء بالعملية التدريبية..ونوه بأن الوزارة تستهدف تقديم مقترحات التقنيات الحديثة لتجهيز مراكز التدريب المهني التابعة للوزارة، ودعمها بالخبرات التعليمية والتدريبية للحصول علي أعلى مستوى من التدريب الفني و الحرفي.وقال إن البروتوكول الجديد مع فرع المعهد بالإسكندرية، يهدف إلى التعاون في تطوير وتجهيز مراكز تدريب مهني تابعة للوزارة، ورفع قدراتها، وبناء فُدرات المُدربين، لتعزز الكفاءة المهنية، والقدرة التنافسية للخريجين، والباحثين عن العمل في المجالات الفنية، والحرفية وفقاً للمعايير الدولية، وتدريب عدد من راغبي العمل وفقاً للبرامج التدريبية والأعداد والأسعار الملحقة بهذا البروتوكول، والتي تشمل تحمل الطرفين بعض التكاليف أو تقديم الدورات التدريبية بأسعار مخفضة، أو مجانية.

### -الفحص المهني:

ويوم ٢٩ يناير ٢٠٢٤ ، أعلن حسن شحاتة وزير العمل عن بدء تنفيذ برنامج الفحص المهني،بين مصر والسعودية،وذلك بشكل تجريبي داخل مركز التدريب المهني في بولاق الدكرور ،ودعا الشباب الراغب في الحصول على شهادة فحص، واختبار مهني، على مهن: السباكة، والكهرباء، وميكانيكا السيارات، والنجارة، واللحام، التقديم على المنصة "PACC"، وذلك للحصول على شهادة مجانية، تعزز من امتلاكه للمهارات الحرفية التي تحتاجها المملكة العربية السعودية.. وقال الوزير شحاتة أن شهادات الفحص المهني، واحدة من أبرز بروتوكولات التعاون بين وزارة العمل المصرية، ووزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في السعودية،بهدف تصدير عمالة مصرية ماهرة ومدربة على المهن التي تحدها وتحتاجها "المملكة"،موضحاً أن تلك الشهادات ستؤكد مصداقية المهنة،ومهارة الراغب في السفر ،فيها ،وذلك للقضاء على الشهادات، والصفات المهنية المضروبة التي تهدد مستقبل العامل المصري في الخارج،وتجعله لا يعمل بشكل مستدام..وقال بيان صحفي عن "الوزارة" أن مدة سريان شهادة الفحص المهني ٥ سنوات..وكان حسن شحاتة وزير العمل،ونظيره السعودي أحمد الراجحي وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية ،قد شهدا بأحد فنادق القاهرة،في أكتوبر ٢٠٢٣، توقيع "مذكرة تفاهم" ،و"اتفاقية الفحص المهني" بهدف التحقق من إمتلاك العامل المصري للمؤهلات والمهارات المطلوبة للعمل في السعودية،وضخ عمالة مصرية ماهرة جديدة في "سوق المملكة"..و يأتي تنفيذ برنامج "الفحص المهني" كإختبار لقياس المهارة قائم على فحص "نظري وعملي" للعمالة المهنية المصرية الراغبة بالعمل في المملكة العربية السعودية، عن طريق شركات إلحاق عمالة مُرخصة لها فروع في "البلدين"، وذلك في مجال تخصصهم مما يُساهم في رفع مستوى جودة المهارة والإنتاجية في سوق العمل السعودي،ويحقق الإستقرار للعامل، حيث سَيُنفذ برنامج الفحص المهني من خلال مراكز اختبارات مُتخصصة

داخل مصر، يحصل منها الراغب في العمل على شهادة تؤهله للعمل، وتكون دليل على مهاراته في المهنة التي سيعمل بها في الخارج. ويؤكد وزير العمل حسن شحاتة دائماً على أن العلاقات المصرية – السعودية، علاقات راسخة في أعماق التاريخ، وأن التعاون بينهما في كل المجالات نموذجاً يُحتذى به، في تحقيق الأهداف المرجوة نحو التنمية والعمل المشترك، مُثمناً سوق العمل السعودي الذي يشهد استقراراً مُستمرّاً، بفضل الجهود التي تبذلها قيادة "المملكة"، موضحاً أن سوق العمل في السعودية تستوعب الآن أعداداً كبيرة من العمال المصريين، وأن "مصر" و"المملكة" حريصتان على التعاون والتنسيق في كل مجالات العمل، بما يعود بالفائدة على الطرفين، وأن مصر حريصة أيضاً على تقديم عمالة مصرية ماهرة ومُدرّبة جديدة لسوق عمل سعودية، وغيرها من الأسواق العربية، والأجنبية، في إطار سياساتها التي تُنفّذها بتوجيهات من الرئيس عبدالفتاح السيسي رئيس الجمهورية، بأهمية تعليم، وتدريب، وتأهيل، وتنمية مهارات الشباب المصري تماشياً مع المُتغيرات والتحديات التي تواجه أسواق العمل بالخارج.. ووُثّقَ الوزير شحاتة مذكرة التفاهم، وبرنامج الفحص المهني، التي دخلت بالفعل حيز التنفيذ، وقال أن ما يحدث تَطوّر جديد في العلاقات المصرية السعودية في مجال العمل، مؤكداً على ثقته في نجاح هذا البرنامج الذي يخدم سوق عمل السعودية، ويؤكد نجاح تجربة الدولة المصرية في عملية التدريب وربطه بإحتياجات سوق العمل في الداخل والخارج..

### دور الدولة:

وملف تصدير عمالة ماهرة للخارج، بشكل قانوني وشرعي، يحظى بمتابعة مباشرة من دولة رئيس مجلس الوزراء د. مصطفى مدبولي، ففي يوم ٩ يناير ٢٠٢٤، عقد د. مدبولي اجتماعاً، لمتابعة ملف تصدير الكوادر والعمالة المصرية الفنية المدربة للخارج، وذلك بحضور الوزراء المعنيين، ومن بينهم وزير العمل حسن شحاتة، مشيراً إلى ما يلقاه ملف تصدير العمالة الفنية المدربة من اهتمام، وذلك بالنظر لحجم الطلبات الواردة من العديد من الدول، وخاصة الأوروبية منها، وهو ما يتطلب التوسع في إعداد كوادر فنية وعمالة مدربة لتصديرها للخارج، تلبية لهذه الطلبات، وإتاحة فرص عمل جديدة أمام تلك العمالة المدربة على أحدث النظم في مختلف القطاعات، مواكبة للتطورات العالمية، ومؤكدًا أهمية التعاون والتنسيق الكامل بين مختلف الوزارات والجهات المعنية في شأن إعداد عمالة فنية مدربة، وضرورة أن يكون هناك إطار عام مؤسسي يحكم هذا الملف، لافتاً إلى أهمية تأهيل الكوادر المطلوبة من الناحية الفنية، والعمل على تنظيم المزيد من البرامج التعليمية والتدريبية المتخصصة التي من شأنها أن تسهم في صقل مهارات تلك الكوادر، مع إصدار التراخيص اللازمة لعملهم بالخارج.. ويأتي ذلك في إطار دور مجموعة عمل شكّلها رئيس مجلس الوزراء من الوزراء المعنيين لوضع وتنفيذ، خطة تحرك متكاملة فيما يتعلق بملف تصدير الكوادر والعمالة المصرية المدربة، حيث تضع الحكومة هذا الملف على أجندة الأولويات، والإشارة إلى ضرورة أن تتضمن هذه الخطة تحديداً لمختلف الأدوار والمسئوليات المنوطة بالوزارات المعنية بهذا الأمر.